ومايقال من ان ازلية الامكان يستلزم امكان الازلية الخ قيل في
بيان هذا الاستلزام ان امكانه اذا كان مستمرا في الازل لم يكن
هو في ذاته مانعا من قبول الوجود في شئ من اجزاء الازل
فيكون عدم منعه او مستمرا في جميع تلك الاجزاء فاذا نظر الى
ذاته من حيث هو لم يمنع من اتصافه بالوجود المستمر في جميع اجزاء
الازل بالنظر الى ذاته فازلية الامكان مستلزمة لامكان
الازلية قلت كما بسطناه في بعض تعليقاتنا
وهو انه ان اراد بقوله لم يمنع من اتصافه بالوجود في شئ
منها ان ذاته لا يمنع في شئ من اجزاء الازل من الاتصاف
بالوجود في الجملة بان يكون قوله في شئ منها متعلقا بعدم المنع
فيكون معناه انه لا يمنع في شئ من اجزاء الازل من الوجود
بعده وهو بعينه ازلية الامكان ولا يلزم منه عدم منعه من
الوجود الازلي الذي هو امكان الازلية وان اراد به ان ذاته
لا يمنع من الوجود في شئ من اجزاء الازل بان يكون في شئ منها
متعلقا بالوجود فهو بعينه امكان الازلية والنزاع انما وقع
فيه وهو مصادرة على المطلوب لو سلم ان وجوده في كل جزء
من اجزاء الازل ممكن فلا يلزم منه ان يكون وجوده الازلي ممكنا
قلت لان المحذور ان بقيا فيها اثنان فلا اتحاد وان
فنيا فيها معدوما ان لم يحاصله ان الاتحاد بين الشيئين بان
يصير زيد عمرا ومتلاصقا بقائهما معا لانهما ان بقيا موجودين
كما كانا قبل الاتحاد فظاهر انهما موجودان اثنان ولا اتحاد لاحدهما
مع الآخر وان فنيا معا فهما معدومان لا متحدان وان فنى احدهما
وبقي الآخر فهو بقاء الواحد منهما وفناء الآخر فلا اتحاد بينهما ايضا
فان قلت يجوز ان يبقى ذاتاهما بصفة الوحدة بعد ما كانا
اثنين فنقول فالباقي حقيقة هو الموضوع للوحدة
والكثرة معا لان شيئا من الوحدتين لو لم ينعدم كانت
الكثرة متحققة فيلزم اجتماع المتقابلين وانه محال قال الشارح في حاشية
التجريد ان المدعى امتناع اتحاد الاثنينية بحيث يصير اثنان باتحادهما
معا كما يصير الجسم ابيض مع بقاء ذاتيهما لا زوال صورة الاثنينية
عن شئ وحدوث صورة الوحدة فيه ولو فرض بقاؤهما
بصفة الوحدة بعد ما كان اثنين كان الباقي هو الامر
الموضوع للوحدة والكثرة معا لا كل واحد من الوحدتين
المقومتين للكثرة وذلك بل هذه الدعوى بديهية يكفي
فيها تحريرها بتلخيص اطرافها قلت هذا ضروري
فانا نعلم انه لا يحصل من الاثنين والحجر الموضوع بجنبه حقيقة
واحدة متحصلة قلت ودعوى الاجتماع
والانفعال بين الاجزاء المادية الخ دفع لما يقال ان كون
الواجب مع الغير محلا للجزء المتصور يستلزم افتقار كل من
الواجب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)